

اشتباكات المعدية بالوراق تضرع وعود البقاء أمام اختبار القمع والاقتلاع



الثلاثاء 15 سبتمبر 2026 08:20 م

أعادت اشتباكات محيط معدية القللي، الساعات الماضية، فتح جرح جزيرة الوراق، بعدما تحول اعتراض شباب على تضيق المرور بالحواجز الأمنية إلى مواجهة خلفت إصابات واحتجاجات، وفق شهادة أحد الأهالي □

أهالي الوراق يواجهون الشرطة والبلطجية رفضا للتهجير القسري من الجزيرة pic.twitter.com/V135I3ty7M — حزب تكنوقراط مصر (@egy_technocrats) September 14, 2026

وتضع الواقعة سياسات الحكومة تجاه الجزيرة أمام مساءلة جديدة؛ فبين عروض تسمح نظريًا ببقاء السكان، وإجراءات أمنية تضيق حركتهم اليومية، تتسع الفجوة بين لغة التهذئة وممارسات تكرر الخوف وانعدام الثقة □

هراوات الأمن تشعل غضب الأهالي

بحسب شاهد من سكان الجزيرة، بدأت المشادة عندما احتج عدد من الشباب على تضيق المسار المؤدي إلى المعدية، قبل أن يتطور الخلاف مع أمناء شرطة إلى استخدام قوات الأمن للهراوات □

وأضاف الشاهد أن الطرفين تراشقا بالحجارة لاحقًا، وأن المواجهات أسفرت عن إصابات بين الأهالي، بينها إصابة أحد أقاربه بشرخ في الجمجمة، وهي معلومة تستند إلى إفادته دون تقرير طبي متاح □

وفيما يتعلق بالاحتجاجات، قال المصدر إنه شاهد اقتياد ثلاثة إلى أربعة شباب، لكنه لم يقدم حصيلة نهائية، ما يجعل هذا العدد تقديرًا لما رآه بنفسه، وليس إجمالًا موثقًا لجميع المحتجزين □

وتزامنت المواجهات، وفق الرواية نفسها، مع ازدحام المعدية وعودة التلاميذ من المدارس، وهو توقيت يضاعف خطورة التصعيد وسط المارة، ويثير أسئلة عن إجراءات حماية الأطفال وإبعادهم عن نطاق الاشتباكات □

واستمرت الاشتباكات حتى نحو السادسة والنصف مساءً، بحسب الشاهد، قبل خروج تظاهرة محدودة داخل الجزيرة وصلت إلى منطقة تمركز القوات، وندد المشاركون فيها بتجدد الاعتداءات الأمنية على السكان □

وتستدعي هذه الوقائع مساءلة تتجاوز توصيف الحادث باعتباره مشاجرة؛ فبحسب تسلسل الشهادة، سبق استخدام الهراوات التراشق بالحجارة، بما يفرض التحقق من مسؤولية القوة الأمنية عن انتقال الخلاف إلى العنف □

وفي سياق سابق، أدانت ليلاني فرحة، المقررة الأممية المعنية بالسكن اللائق آنذاك، تعرض أشخاص التقتهم في مصر للترهيب والاعتقال وهدم المنازل، منتقدة إخفاق السلطات في الوفاء بتعهدات حمايتهم من الانتقام

تتواصل اعتداءات قوات الداخلية على أهالي الجزيرة، وسط مواجهات أسفرت عن إصابة عدد من الأهالي، بعضهم في حالات خطيرة

pic.twitter.com/6T8prCv1G4

— omar elfatairy (@OElfatairy) September 14, 2026

ويمنح هذا الموقف الحقوقي أهمية خاصة لحماية الشهود؛ فإمكان رواية ما حدث دون خوف شرط أساسي لكشف المسؤوليات، بينما يؤدي التهيب إلى حجب الأدلة وتعميق شعور السكان بأن الشكوى نفسها مخاطرة

ولا تتضمن المادة المتاحة رواية رسمية تفصيلية عن الواقعة أو حصيلة طبية مستقلة؛ لذلك تظل شهادة الأهالي أساس سرد الأحداث، وتبقى معرفة مصير المحتجزين وأوضاع المصابين أولوية لا تحتمل التأجيل

منع البناء يضغط على البقاء

تحتل معدية القللي ناحية وراق الحضر موقعًا مركزيًا في حياة السكان، باعتبارها أحد منافذهم الرئيسية، لكنها تحولت مع إجراءات التفتيش ومنع مواد البناء إلى نقطة احتكاك متكرر مع القوات الأمنية

وتبرر الحكومة حظر دخول مواد البناء بوقف التمدد العمراني، ضمن مسار إعادة تطوير الجزيرة ونقل سكان منها، غير أن استمرار المنع يطرح سؤالًا عن قدرة الباقين على صيانة مساكنهم

فالتمييز بين إقامة مبانٍ جديدة وإصلاح منزل قائم ضرورة عملية؛ وعندما تغيب آليات واضحة تسمح بالترميم، يمكن أن تصبح القيود عاملًا يدفع الأسر إلى الرحيل، حتى دون قرار إخلاء مباشر

ويجعل هذا الواقع تقييم الاختيار الطوعي أكثر تعقيدًا؛ إذ لا يمكن فصل قرار أسرة بمغادرة بيتها عن الظروف المحيطة، ومدى قدرتها على الاستمرار فيه بأمان، والوصول إليه دون مشقة متكررة

وفي تقييمها السابق لسياسات الإسكان المصرية، انتقدت ليلاني فرحة، الخبيرة الحقوقية والمقررة الأممية آنذاك، نقل سكان بعيدًا عن مجتمعاتهم وأماكن عملهم، لما يسببه ذلك من اضطراب في الروابط الاجتماعية القائمة

وتساعد هذه القراءة على فهم التمسك بالجزيرة؛ فالبيت يرتبط بمصادر الرزق والجيران وشبكات المساندة العائلية، وتقييم البدائل السكنية يحتاج إلى حساب تلك العلاقات، بدل الاكتفاء بمساحة الوحدة وقيمتها المالية

وبدأت الخطة الحكومية المعلنة عام 2017، وواجهت رفض قطاعات واسعة من الأهالي، وشهد الصراع محطات دامية، بينها مقتل أحد أبناء الجزيرة برصاص الشرطة قبل تسع سنوات، وفق الخلفية الواردة بالمادة

ويكشف امتداد النزاع طوال هذه السنوات عجز المقاربة الأمنية عن إنتاج تسوية مستقرة؛ فتجدد الاشتباكات عند منفذ يستخدمه الناس يوميًا يعيد الأزمة إلى تفاصيل حياتهم، مهما تعددت عروض الانتقال والتعويض

ويطرح تخصيص الجزيرة لمشروعات عقارية فاخرة سؤال توزيع منافع التنمية؛ ما نصيب السكان الحاليين من الاستثمار، وكيف تضمن الحكومة ألا يتحملوا كلفته الاجتماعية بينما تذهب عوائده إلى مستخدمين ومستثمرين جدد؟

وعود البقاء تصطدم بواقع القمع

جاء التصعيد الأخير بعد عرض تلقته مجموعة «باقون في جزيرة الوراق» من أجهزة أمنية، يتضمن نظرًا لبقاء داخل الجزيرة، عبر منح الراغبين أراضي للبناء ضمن نطاق الكتلة السكنية

ويقترب العرض من مطلب «بيت مقابل بيت»، لكنه يظل بحاجة إلى تفاصيل قابلة للفحص؛ تشمل مواقع الأراضي ومساحاتها، وتكاليف البناء، ومواعيد التسليم، وشروط الانتفاع أو التملك، ومدى توافر المرافق والخدمات

ولا تكفي إتاحة أرض بديلة وحدها لإثبات عدالة التسوية؛ فالأسرة التي تتخلى عن مسكن قائم تحتاج إلى معرفة قدرتها الفعلية على تشييد البديل، وأين ستقيم خلال فترة البناء، ومن يتحمل النفقات

وفي انتقاد سابق لمسار التأهيل العمراني بمصر، رأت ليلاني فرحة، المقررة الأممية للسكن اللائق آنذاك، أن تنفيذه لا يلتزم بالمعايير الدولية، رغم أهمية تطوير المناطق وتحسين ظروف السكن لسكانها جميعًا

ويضع هذا التقييم معيارًا واضحًا لفحص العرض الجديد: قدرة الأسر على اتخاذ قرار مستنير، والمشاركة في تحديد البدائل، والحصول على ضمانات معلنة، مع تجنب فرض ترتيبات لا تراعي احتياجاتها الفعلية

لكن الاشتباكات تقوض المناخ اللازم لأي تفاوض؛ فالسكان الذين يواجهون الهراوات عند المعدية يصعب إقناعهم بأن مستقبل بيوتهم سيُحسم بتفاهم متكافئ، خصوصًا حين تكون الأجهزة الأمنية حاضرة في المسارين معًا

وتبدأ استعادة الثقة بإجراءات ملموسة، تشمل توضيح ملابسات الإصابات والاحتجاجات، ومراجعة الحواجز المسببة للاحتكاك، وإعلان تفاصيل عروض البقاء، وإتاحة مناقشتها أمام السكان عبر ممثلين يختارونهم ويستطيعون مساءلتهم بصورة حرة ومباشرة

ويظل فصل الخدمات الأساسية عن النزاع على الأرض ضرورة لإنجاح أي تسوية؛ فسهولة المرور وصيانة المنازل والحصول على الرعاية احتياجات يومية، وإخضاعها لضغوط التفاوض يفرغ الحديث عن حرية الاختيار من مضمونه

وتضع أحداث معدية القللي الحكومة أمام اختبار عملي لوعودها: تحويل البقاء إلى إمكانية آمنة ومضمونة، ومحاسبة المسؤولين عن أي اعتداء يثبت، وإشراك الأهالي في تطوير جزيرتهم بوصفهم أصحاب حياة ومستقبل فيها